مبادرة بريجنيف

تبقى المسألة السياسية الأساسية الثالثة المتعلقة بمبادرة ليونيد بريجنيف، رئيس مجلس السوفيات الأعلى، والتي أعلنها في المؤتمر الاخير للحزب الشيوعي السوفياتي. لقد تجاهلت المنظمات كلها، تقريباً، الاشارة إلى مبادرة بريجنيف في الكلمات الرسمية التي ألقتها داخل المجلس، ووردت الاشارة إليها في مناسبتين فقط، في تقرير اللجنة التنفيذية، وفي كلمة الجبهة الديمقراطية (كما وردت في خطاب عرفات الذي سنتطرق إليه بعد قليل).

لخص تقرير اللجنة التنفيذية بنود المبادرة وقال: «لقد شكلت هذه المبادرة رصيداً جديداً لنا في عملنا السياسي ... وهكذا يؤكد الاتحاد السوفياتي، مواقفه المبدئية الثابتة نحو قضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية، ونحو حقوق شعبنا الوطنية».

وذكرت الجبهة الديمقراطية، في كلمتها، أن الأوساط الوطنية التقدمية استقبلت بالترحيب مبادرة بريجنيف وموقف الاتحاد السوفياتي الثابت في دعم حقوق الشعب الفلسطيني.

وقد دارت، حول الموقف من المبادرة، مناقشة مستفيضة في اللجنة السياسية، برزت، خلالها، ثلاثة مواقف:

موقف يعارض المبادرة، انطلاقاً من بند فيها يشير إلى حق دول المنطقة في الوجود والسيادة «بما فيها اسرائيل».

موقف مؤيد لها دون تحفظ، استناداً إلى ما تدعو إليه من رفض لاتفاقات كامب ديفيد، ومن دعوة لحل جماعي، ومن مشاركة لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد، ومن ضمان لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، وفي المقدمة حقه في انشاء دولته المستقلة على أرضه.

وموقف ثالث يرى أن المبادرة تخدم التحرك السياسي الفلسطيني، ومواجهة سياسة كامب ديفيد، ولكنه لا يستطيع أن يمنحها تأييده المطلق بسبب ما ورد فيها حول دولة اسرائيل في الوجود والسيادة، مبيناً أن منظمة التحرير لا تستطيع أن تقدم تأييداً لمثل هذا البند.

وفي حصيلة هذا النقاش تم الاتفاق، في اللجنة السياسية، ثم في الجلسة العامة للمجلس على توصية تقول: «يعلن المجلس ترحيبه بما أعلنه الرفيق بريجنيف... حول أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية كأساس صالح للحل العادل، كما يرحب بتأكيده على الدور الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في حل أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين وضرورة تطبيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وكذلك بدور الأمم المتحدة في حل هذه المسألة».